

بموجب القرار ١٨٦ (١٩٦٤) ، في قبرص
لفترة أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه
١٩٩١ ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن
يواصل مهمة المساعي الحميدة التي
يظطلع بها ، وأن يبقي مجلس الأمن على
علم بالتقدم المحرز ، وأن يقدم تقريراً
عن تنفيذ هذا القرار بحلول (٣١ أيار/
مايو ١٩٩١) ؛

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف
المعنية أن تواصل التعاون مع القوة
على أساس الولاية الحالية .

اتخذ في الجلسة ٣٩٦٩ ،
بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل
لا شيء ، مع امتناع عضو
واحد عن التصويت (كندا) .

وفي الجلسة (٣٩٧١) ، المعقودة في
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ناقش
المجلس البند المعنون :

"الحالة في قبرص :

"تقرير الأمين العام عن
عملية الأمم المتحدة في قبرص
(٦٥)
(Add.1 و S/21981) ؛

القرار ٦٨٠ (١٩٩٠) المؤرخ في
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام
عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ
في ٧ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٠ (٦٦) ،

وإذ يحيط علماً أيضاً بتوصية الأمين
العام بأن يمدد مجلس الأمن مرابطة قوة
الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد
وافقت ، نظراً إلى الأحوال السائدة في
الجزيرة ، على ضرورة بقاء القوة في
قبرص بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يؤكد من جديد أحكام القرار
١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ في ٤ آذار/مارس
١٩٦٤ ، والقرارات الأخرى ذات الصلة ،

١ - يمدد مرة أخرى مرابطة قوة
الأمم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة

(٦٦) المرجع نفسه ، الوثيقة
S/21981 و Add.1 .

ومواصلة تلك العمليات قاشمين على أساس مالي سليم مضمون ،

وإذ يماوره القلق إزاء ما تواجهه

قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من أزمة مالية مزمنة مطردة التفاقم على النحو المبين في تقرير الأمين العام^(٦٦) وعلى النحو المعرب عنه في بيان رئيس المجلس المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠^(٥٧) ،

١ - يقرر دراسة مشكلة

تكاليف وتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بجميع جوانبها ، آخذا في الحسبان الأزمة المالية التي تواجهها تلك القوة وتقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠^(٦٧) ، وتقديم تقرير بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن الترتيبات البديلة لتغطية تكاليف القوة التي تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عنها ، وذلك من أجل إرساء أساس مالي سليم ومأمون لها ؛

٢ - يقرر أيضا أن ينظر ، في

موعد لا يتجاوز أوائل حزيران/يونيه ١٩٩١ ، على نحو شامل وموات ، في نتائج الدراسة المذكورة في الفقرة ١

(٦٧) المرجع نفسه ، الوثيقة

S/21982 .

"تقرير فريق الأمانة العامة لاستعراض قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/21982)^(٦٥) ؛

"رسالة مؤرخة ١٢ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد والنمسا لدى الأمم المتحدة (S/21996)^(٦٥) ؛

القرار ٦٨٣ (١٩٩٠) المؤرخ في

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ المنشئ لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر ،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته اللاحقة التي مددت مرابطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وآخرها قراره ٦٨٠ (١٩٩٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يؤكد من جديد بيان رئيس

المجلس المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠^(٥٨) ، الذي أكد فيه الأعضاء أنه يجب أن يكون الشروع في عمليات صيانة السلم التي تظلع بها الأمم المتحدة

"يعرب المجلس عن تقديره
للأمين العام للمعلومات التي
عرضها بشأن الحالة بين ايران
والعراق وبشأن النهج المتكامل
الذي اتبعه إزاء شكل المحادثات
المباشرة بين الطرفين وجدول
أعمالها وجدولها الزمني توصل
الى تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ،
المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ،
تنفيذا كاملا ،

"ووفقا لذلك ، يؤيد
المجلس تمام التأييد جهود الامين
العام الرامية الى عقد محادثات
مباشرة بين الطرفين تكون منظمة
على النحو الملائم وتجري تحت
إشرافه ، وذلك لمدة شهريين
وبجدول الاعمال المحدد الذي عرض
مجلا لعناصره على أعضاء المجلس
والذي سوف يقترحه على الطرفين
على أساس الملاحظات الختامية
الواردة في تقريره المؤرخ في
٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (٧٠) .

"ويدعو المجلس كلا الطرفين
الى أن يتعاونوا مع الأمين العام

(٧٠) الوثائق الرسمية لمجلس
الامن ، السنة الرابعة والأربعون ،
ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/
سبتمبر ١٩٨٩ ، الوثيقة S/20862 .

أعلاه ، بهدف تنفيذ أسلوب بديل لتمويل
قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في
قبرص ، قد يشمل ، في جملة أمور ،
استخدام الاشتراكات المقررة ، وذلك في
آن واحد مع موعد تمديد الولاية في
١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو قبل ذلك .

اتخذ بالإجماع في
الجلسة ٢٩٧١ .

(٦٨)
الحالة بين إيران والعراق

مقررات

في الجلسة ٢٩٠٨ ، المعقودة في ٢٧
شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ناقش المجلس البند
المعنون "الحالة بين إيران والعراق" .

وفي الجلسة ذاتها ، وعقب
مشاورات مع أعضاء المجلس ، أدلى رئيس
المجلس ، نيابة عن المجلس ، بالبيان
التالي (٦٩) :

(٦٨) اتخذ المجلس أيضا قرارات
أو مقررات بشأن هذه المسألة في
السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ،
و ١٩٨٤ ، و ١٩٨٥ ، و ١٩٨٦ ، و ١٩٨٧ ،
و ١٩٨٨ ، و ١٩٨٩ .

(٦٩) S/21172 .